United Nations E/HLPF/2019/3/Add.3

Economic and Social Council

Distr.: General

Original: Arabic

Advance Unedited Version

High-level political forum on sustainable development
Convened under the auspices of the Economic and Social Council
9 - 18 July 2019
Agenda item 2

Note by the Secretariat transmitting the reports of the regional forums on sustainable development

Report of the 2019 Arab Forum for Sustainable Development

تقرير

المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2019

"تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في المنطقة العربية"

بيت الأمم المتحدة، بيروت، 9-11 نيسان/أبريل 2019

مقدمـة

1- نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وبالشراكة مع جامعة الدول العربية ومنظومة الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية، المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2019 تحت عنوان "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في المنطقة العربية"، في بيروت، في الفترة من 9 إلى 11 نيسان/أبريل 2019 برئاسة جمهورية العراق.

2- يشكل المنتدى العربي للتنمية المستدامة منبراً إقليمياً رفيع المستوى لاستعراض ومتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية، وقد عقدت الدورات الخمس السابقة للمنتدى في عمّان في عامي 2014 و2016 وفي المنامة عام 2015 وفي الرباط عام 2017، وفي بيروت عام 2018، وقد ثبّت "إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030" الصادر عن الإسكوا في دورتها التاسعة والعشرين (الدوحة، 13-15 كانون الأول/ديسمبر 2016) المنتدى كلقاء سنوي تجتمع فيه حكومات الدول العربية والجهات المعنية بالتنمية المستدامة للاطلاع على التجارب الوطنية والإقليمية، والبحث في آليات تنفيذ خطة عام 2030 على المستويين الوطني والإقليمي[1]. وتُرفع نتائجه إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يعقد في نيويورك في شهر تموز/يوليو من كل عام.

3- سبق عقد المنتدى سلسلة من الاجتماعات الإقليمية عُقدت في الفترة بين دورة المنتدى لعام 2018 ودورته الحالية وهي: (1) المؤتمر الدولي حول تمويل التنمية المستدامة وكبح التدفقات المالية غير المشروعة، تشرين الثاني/نوفمبر 2018؛ (2) منتدى الشباب في المنطقة العربية، كانون الأول/ديسمبر 2018؛ (3) المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية، كانون الثاني/يناير 2019؛ (4) الاجتماع التشاوري الإقليمي حول قضايا البيئة والموارد الطبيعية للمنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى 2019، كانون الثاني/يناير 2019؛ (5) المنتدى العربي رفيع المستوى حول القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأجندة 2030 للتنمية المستدامة، آذار/مارس 2019؛ (6) الاجتماع التشاوري الإقليمي حول تغير المناخ تحضيراً للمنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي رفيع المستوى لعام 2019، آذار/مارس 2019؛ (7) منتدى المجتمع المدني الإقليمي قبيل انعقاد المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2019، نيسان/أبريل 2019.

4- تضمن برنامج عمل المنتدى سبع جلسات عامة حول الموضوع الرئيسي "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في المنطقة العربية" ووسائل التنفيذ على المستوى الإقليمي والتجارب الوطنية في توطين خطة عام 2030 ومتابعتها واستعراضها، وتسع جلسات متخصصة ركزت على مواضيع ذات أولوية للمنطقة العربية، بالإضافة إلى طاولة حوار حول الاستعراضات الوطنية الطوعية.

(1) يستمد المنتدى مرجعيته من سلسلة قرارات صادرة عن الإسكوا، ومنها القرار 327 (د-29) بشأن آليات عمل المنتدى العربي للتنمية المستدامة الصادر عن الدورة التاسعة والعشرين؛ والقرار 314 (د-28) بشأن المنتدى العربي حول التنمية المستدامة، الصادر عن الدورة الثامنة والعشرين (تونس، 18-15 أيلول/سبتمبر 2014)؛ والقرار 322 بشأن دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030، الصادر عن اللجنة التنفيذية للإسكوا في اجتماعها الثاني (عمّان، 16-14 كانون الأول/ديسمبر 2015).

5- وخَلص المشاركون في المنتدى إلى عدد من الرسائل لرفعها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد في نيويورك في الفترة من 9 إلى 18 تموز/يوليو 2019 تحت عنوان " تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة". كما ستعرض نتائج المنتدى في الاجتماع السادس للجنة التنفيذية التابعة للإسكوا المزمع عقده في حزيران/يونيو 2019. وقد صيغت الرسائل من منظور المنطقة العربية، كمساهمة إقليمية تعكس أولويات المنطقة في إطار عنوان المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام 2019 والأهداف التي سيتم مراجعتها.

أولاً- الرسائل الرئيسية الصادرة عن المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2019

ألف- الرسائل الأساسية حول تنفيذ ومتابعة واستعراض أجندة 2030 في المنطقة العربية

رسائل عامة

1. العام 2019 عام محوري في متابعة واستعراض أجندة 2030 وفرصة يجب على كل دول المنطقة استثمارها لإعادة تأكيد الالتزام بأجندة 2030 وتسريع وتيرة التقدم المحرز من خلال المراجعات النقدية لمسيراتها التنموية وأخذ المبادرات المطلوبة وحث المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته أيضا؛

2. تزداد أهمية المنتدى العربي كمنصة إقليمية جامعة لكل الأطراف في متابعة واستعراض أجندة 2030 عاماً بعد عام ويعزز المنتدى فرص التكامل والتضامن الإقليميين خاصة حول القضايا العابرة للحدود والتحديات المشتركة بين الدول العربية. ويلعب المنتدى دورا مهما في تبادل الخبرات ونشر المعرفة وفي التأكيد على الالتزام بمسار التنمية المستدامة إقليمياً ودولياً؛

3. بعد أربع سنوات على اعتماد أجندة 2030، لا يزال التقدم المنجز في المنطقة العربية كما في العالم بعيداً عن الآمال والطموحات، حيث ترتفع نسب الفقر والجوع واللامساواة وتنتشر النزاعات والحروب ويهدد التغير المناخي استدامة الكوكب وتتباطأ معدلات النمو ويؤدي النمط الاستهلاكي السائد إلى تدهور البيئة ويعرقل الاستقطاب السياسي العالمي القدرة على العمل الجماعي؛

4. رغم جهود الدول العربية والتقدم المحرز في مواضيع إنمائية عديدة خصوصاً تلك المتعلقة بالتعليم والصحة، إلا أن رصد التقدم المحرز حسب المؤشرات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة الـ17 يظهر تأخراً واضحاً في الإنجاز ويوحي بأن الدول العربية مجتمعة لن تحقق أهداف التنمية المستدامة في عام 2030؛

5. تعيق التقدم تحديات جسيمة تواجهها دول المنطقة وشعوبها وبعضها متأصل وجذري ومن أهمها ازدياد معدلات الفقر وضعف النمو الاقتصادي المستدام والشامل والعادل، وتعدد النزاعات التي تزعزع إمكانيات النمو الاقتصادي والاجتماعي، والبطالة المرتفعة خاصة في صفوف الشباب والشابات، والفوارق التنموية الكبيرة بين المناطق وفئات المجتمع، بالإضافة الى انعدام المساواة بين الجنسين والحاجة إلى مؤسسات قادرة ومستجيبة لاحتياجات جميع الفئات والمناطق، وضعف التنسيق في السياسات عبر القطاعات وإشراك أصحاب المصلحة المختلفين بمن فيهم المجتمع المدني والشباب والقطاع الخاص، بالإضافة إلى تحدي تغير المناخ وشح الموارد الطبيعية بما فيها المياه؛

6. إن أثر الاحتلال والنزاع على شعوب المنطقة ومؤسساتها ومواردها الطبيعية والبنية التحتية والسلم الأهلي، وعلى مسار التنمية المستدامة عموماً، هو أثر جامح ولا يكبل فقط قدرة المنطقة على النهوض بمشروع تنموي تحويلي ولكنه أيضاً أدى ويؤدي إلى تراجع كبير في المكتسبات التنموية الأساسية ومنها تلك المتعلقة بالصحة والتعليم وتمكين النساء والفتيات؛

7. من الضروري أن تعمل الدول العربية والمؤسسات الدولية والإقليمية العاملة في المنطقة على سد الفجوة الكبيرة في البيانات خاصة في البيانات المفصلة، ليس فقط لرصد التقدم المحرز ولكن أيضاً لتصويب السياسات والبرامج وتقليص المسافة التي تفصل الدول العربية عن مقاصد وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

8. تبقى المؤسسات الفعالة والدساتير والإصلاحات التشريعية والقانونية على المستوى الوطني ضامناً رئيسياً لتحقيق التنمية المستدامة والمساواة والعدالة، ولتفعيل المواءمة بين الخطط التنموية الوطنية وأجندة 2030.

حول الاستعراضات الوطنية الطوعية

9. يأتي المنتدى العربي للتنمية المستدامة في توقيت محوري حيث يوفر مساحة للنقاش وفرصة للبلدان التي تستعد لتقديم تقاريرها الوطنية الطوعية خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى للاطلاع على تجارب الأقران بما في ذلك التحديات التي واجهتها البلدان التي قامت بالاستعراض الطوعي في السنوات الماضية؛

10. ساهمت الاستعراضات الوطنية الطوعية في إحداث تغيير إيجابي في مفهوم التخطيط التنموي حيث وفرت فرصة لوضع وتفعيل آليات للتنسيق بين مختلف الهياكل المؤسسية، وشكلت محفزاً لإعادة النظر في عملية إعداد الموازنة الوطنية في بعض البلدان العربية؛

11. بعد ثلاث دورات من الاستعراضات الوطنية الطوعية تبقى إشكالية الشراكات والمقاربة الدامجة لكل أصحاب المصلحة هي الحلقة الأضعف، حيث يتم الاكتفاء بالحد الأدنى من المشاورات بدلاً من إطار تشاركي يساهم فيه المجتمع المدني والقطاع الخاص والبرلمانات والجامعات ويضمن دوراً فاعلاً للمجتمعات المحلية لمعالجة القضايا الوطنية من منظور أجندة 2030؛

12. في حين ساهم الاستعراض الوطني الطوعي الأول في تشخيص الواقع ورصد الأولويات، وإطلاق حوار وطني حول آليات مواءمة التوجهات الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة، وتحديد الثغرات في البيانات، ساهم الاستعراض الثاني، في الدول التي خاضت هذه التجربة، في رصد التقدم وتفعيل الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرهما، وشكل أداة لمعالجة التحديات التنموية الوطنية؛

13. الاستعراض الوطني الطوعي هو عملية مستمرة لا تنتهي عند تقديم التقرير خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى، ولا يزال هناك بعض القصور في مرحلة ما بعد الاستعراض، خاصة في وضع آليات لتعميم نتائج الاستعراض ونشر التقرير وتنفيذ التوصيات الصادرة عنه؛

14. إن التحديات التي تواجه النظم الإحصائية والثغرات في البيانات وضعف القدرات وشح الموارد ليست موانع لتنفيذ التزامات الدول تجاه شعوبها وتفعيل مبدأ عدم إغفال أحد.

حول وسائل التنفيذ

أ- التمويل

15. هناك تفاوت واضح بين الدول النامية والمتقدمة في المنطقة العربية في الوصول إلى الأسواق والحصول على التمويل والتكنولوجيا ويستوجب الحد من هذا التفاوت انخراطاً أكبر للدول العربية مجتمعة في الإجراءات والمفاوضات الدولية وتعزيز الاستثمار والتجارة البينية؛

16. إن التنويع الاقتصادي وإعادة توزيع الثروات والتمويل على حسب احتياجات الفئات والمناطق المختلفة يساهم في تقليص الفجوة التمويلية في دول المنطقة ويعزز المساواة والنمو الشامل؛

17. بإمكان دول المنطقة الاستفادة من تمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ بشكل أكثر فعالية والعمل على المواءمة ما بين أجندة 2030 واتفاقية باريس في آنٍ واحد، ويستدعي ذلك إصلاح الإطار السياساتي في المنطقة وتكثيف التنسيق والإدماج بين القطاعات والأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية وتصميم مشاريع تستوفي الشروط اللازمة، وهذا كله من شأنه أن يفتح أبواب تمويلية جديدة لدول المنطقة.

ب- التكنولوجيا

18. من المهم أن تعمل الدول العربية على الالتحاق بركب الثورة الصناعية الرابعة والاستفادة من التكنولوجيات الحديثة مثل إنترنت الأشياء والذكاء الصناعي والروبوتات والمدن الذكية وغيرها من الحلول المبتكرة للدفع بجهود التنمية المستدامة؛

19. تحتاج الدول العربية إلى الاستثمار في التكنولوجيا لمحو الأمية بكل أشكالها وتحسين جودة التعليم كأحدى الوسائل الرئيسية لتمكين الناس من العيش بكرامة؛

20. تتيح التكنولوجيا بكل أنواعها أدوات لتمكين المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب وتعزيز اندماجهم في سوق العمل كما أنها فرصة سانحة لكسر الحواجز الجغرافية وتخطي القيود الثقافية للتواصل وتبادل المعرفة والوصول إلى المعلومات، وهي أداة لهم في حياتهم اليومية وكذلك في در المدخول الشخصي، عدا عن دورها في تنمية المواهب الابتكارية وتحويلها إلى مشاريع وتطبيقات ربحية.

ج- الشراكات

21. أهمية النظر في نماذج مبتكرة وتشاركية وشفافة مثل الحكومة المفتوحة والبيانات المفتوحة والموازنة التشاركية، والعمل على مأسسة هذه الآليات ونشر المعرفة العامة والثقافة تجاهها وذلك للحد من تفشي الفساد ومعالجة غياب شفافية الموازنات والحد من المبالغة في حجم الموازنات المخصصة للدفاع إضافة إلى تقوية المؤسسات الرقابية وتعزيز استقلاليتها؛

22. ضرورة تعزيز دور ومشاركة المجتمع المدني من خلال بيئة ملائمة وإطار قانوني ومؤسّساتي يستند إلى مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية ووضع آليات محاسبة تضمن التقييم الموضوعي والشراكة الفعلية في التنفيذ والمتابعة والرصد؛

23. التأكيد على ضرورة إشراك البرلمان وتعزيز دوره التشريعي والرقابي لوضع خطط واستراتيجيات وموازنات تعكس الأولويات التنموية الوطنية؛

24. تفعيل آليات عقد الشراكات مع القطاع الخاص من خلال تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات وكذلك دعم آليات المراقبة والمحاسبة في هذا الإطار كي يسهم هذا القطاع ايضاً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

د- البيانات

25. إن معظم البيانات المتوفرة في البلدان العربية، على اختلاف المنهجيات المتبعة لتجميعها، ليست مفصلة بحسب ما تنص عليه خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أي حسب الدخل ونوع الجنس والسن والانتماء العرقي والإثني والوضع من حيث الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص، ويجب تكثيف العمل على التحقق من البيانات ومدى تحديثها ودقتها واستجابتها للمتغيرات المختلفة في المنطقة؛

26. التأكيد على أن المؤسسات الإحصائية في الدول المتأثرة بالنزاع بحاجة خاصة للاهتمام وبناء القدرات في ظل الدمار اللاحق بالوثائق ووسائل جمع المعلومات؛

27. إن قياس مؤشرات الحوكمة لرصد التقدم في الهدف 16 يستدعي مؤسسات وآليات تضمن الاستقلالية والشفافية.

باء - الرسائل الأساسية حول موضوع المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2019: تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في المنطقة العربية

28. المساواة حق من حقوق الإنسان وركن رئيسي من ركائز التنمية. إن تكلفة تحقيق المساواة على ارتفاعها هي أقل بكثير من تكلفة اللامساواة التي تولد التمييز والعنف وتدمر العلاقات الاجتماعية وتؤدي إلى عدم الاستقرار وتعيق التنمية. وعليه أهمية رصد الموازنات المطلوبة للوصول إلى تحقيق المساواة؛

29. تحقيق المساواة يحتاج إلى سياسات شاملة عابرة للقطاعات، تعالج العوامل المسببة للامساواة بالإضافة إلى نتائجها. ويرتكز تحقيق المساواة على تفعيل الشراكات بين مختلف الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين وضمان التنسيق فيما بينهم، وعلى الاستثمار في ثقافة المساواة وتعميمها لا سيما بين الجيل الناشئ للوصول إلى تغيير ثقافي بنيوي يضمن حقوق الإنسان؛

30. المساواة بطبيعتها عابرة للقطاعات وبالتالي لا يمكن حصرها بهدف واحد كالهدف العاشر. وبالتالي يحتاج القياس الكمي للامساواة إلى تأصيل علمي لمفهوم اللامساواة بأبعاده المتعددة كالحرمان والتهميش والإقصاء والتمييز وعلى المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية والمعرفية المختلفة. بالتالي تبرز الحاجة إلى مقاييس مركبة جديدة تأخذ بالاعتبار تقاطع هذه الأبعاد والمستويات؛

31. اعتماد اللامركزية في السياسات التنموية يحد من الفروقات واللامساواة بين المناطق وفئات المجتمع، ويكرّس الشمول من خلال التشاور والتنسيق في نقل مركز القرار إلى المجتمعات المحلية؛

32. إن مبدأ عدم إغفال أحد يستدعي أن تشمل سياسات تعزيز المساواة من هم أكثر تهميشاً وهشاشةً بغض النظر عن حجم هذه الفئات. وما زالت اللامساواة بين المناطق ضمن القطر الواحد من أبرز أوجه اللامساواة في العالم العربي؛

33. اللامساواة هي مشكلة عابرة للقطاعات ولا تنحصر في الحماية الاجتماعية ويجب مقاربتها من منطلق حقوقي تراعى فيه كافة جوانب حقوق الإنسان. لذلك من الضروري إدراج مراحل التعليم لمن هم دون الخامسة من العمر في منظومة التعليم الإلزامي المجاني والعمل على تقليل فجوة تكلفة الرعاية الصحية والخدمات العامة المقدمة في هذا المجال بين المناطق في الدولة الواحدة وبين الدول؛

34. هناك ارتباط بين اللامساواة داخل دول المنطقة واللامساواة بين بلدان العالم ويعود هذا الارتباط جزئياً إلى الخلل البنيوي في اتفاقات التجارة العالمية التي تتسبب في ازدياد اللامساواة داخل الدول وبينها وإلى الاستقطاب الذي يشوب نظم الحوكمة عالمياً، خصوصاً تلك المتعلقة بالتجارة والتي تؤثر على الإنتاجية الزراعية والقدرة على التصنيع والسلامة البيئية؛

35. الإجماع على أن الشمول هو في الأساس مبدأ أخلاقي وسياسي وتنموي يقوم على مبدأ قبول الاختلاف والتعدّدية. والشمول لا يتحقق إلا بالمشاركة ويصبح بالتالي علاجاً للامساواة؛

36. الإقرار بأن استراتيجيات القضاء على الفقر يجب أن تسعى في المقام الأول إلى تخفيف الفقر بجميع أبعاده، مما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وفي إحداث تحويل جذري ونوعي لتحويل الفئات الفقيرة إلى فئات منتجة بحيث يكون هناك تطور دائم لقياس الفقر يعكس العوامل المسبّبة له وليس العوارض؛

37. ضرورة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة من منظور حقوقي واجتماعي يدمج احتياجاتهم وأنشطتهم في الخطط التنموية الوطنية، وفي السياسات المتعلقة بالصحة والتعليم والعمل، مع اعتبار أسئلة مجموعة واشنطن مقياسا لوضع استراتيجيات سليمة للأشخاص ذوي الإعاقة ولتنفيذها؛

38. الشابات أكثر عرضة للفقر والأمية والتزويج المبكر والإقصاء من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية نتيجة الموروث الثقافي الذكوري وغيره من التحديات البنيوية التي تعيق تمكين الشابات وتفعيل دورهن في المجتمع؛

39. لكي تستفيد دول المنطقة من العائد الديمغرافي، تحتاج الحكومات إلى اعتماد مقاربات شاملة عابرة للقطاعات، تستجيب لحاجات الشباب في مختلف المناطق، وتشركهم بعملية صنع القرار وترفع من قدراتهم التعليمية، وتمكنهم من ولوج فرص العمل، وتحد من هجرة الأدمغة، وترفع الوعي والثقافة المدنية، وتجنبهم التوجهات المتطرفة والإرهابية.

<u>حول الشمول والتمكين والمساواة كسُبُل لتحقيق السلام والتنمية</u>

40. التأكيد على ضرورة اعتماد النهج التحويلي الذي دعت إليه أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 ومبادئ الشمول والتمكين والمساواة في عمل المؤسسات وعلى كافة المستويات (المحلية والمركزية) لا سيما في الدول التي تعاني من حالات نزاع أو احتلال، وذلك لتعزيز صمودها وقدرتها على توفير المقومات الأساسية للتنمية؛

41. التأكيد على أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية هي المسؤولة الأولى عن تأخر عجلة التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا سيما من خلال فرضها قيوداً تعيق تمويل التنمية ونهوض الاقتصاد المنتج الداعم للتنمية المستدامة؛

42. لا بد من تزامن مسار الحوار الوطني وتحقيق السلام مع مسار حماية المؤسسات من جهة ومسار الانتعاش الاقتصادي من جهة ثانية وذلك لتدارك التدهور الإنمائي الذي يلحق بالدول التي تعاني من النزاعات ولضمان وجود ركائز أولية للالتحاق بركب التنمية؛

43. إن اعتماد المدخل المعرفي من خلال تسخير العلوم والتكنولوجيا وتبادل المعلومات والبيانات، والمدخل الاقتصادي من خلال اعتماد مشاريع ذات فائدة مشتركة، من شأنهما وضع أرضية توافق حول قضايا النزاع بين الدول العربية وبينها وبين الدول المجاورة وهذا ما يسمى بدبلوماسية العلوم لخدمة التنمية المستدامة.

<u>حول النهوض بالعدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي في البلدان المتأثرة بالنزاعات من خلال حماية اجتماعية شاملة</u>

44. من الضروري تطوير المؤسسات الحكومية وتعزيز قدراتها لضمان جهوزيتها للتكيف مع الظروف الطارئة خاصة تلك التي تزيد من معدلات الفقر، وبالتالي تعزيز استجابتها بشكل يضمن شمول الجميع في مبادرات وبرامج الحماية الاجتماعية؛

45. أهمية تضمين اللاجئين والنازحين في برامج الحماية الاجتماعية ومعالجة العقبات التي تحول دون انخراط اللاجئين في سوق العمل، أو تلك التي تفقدهم الرغبة بالعودة إلى ديارهم في حال انتفاء سبب النزوح أو اللجوء؛

46. ضرورة اعتبار القطاع الخاص لاعباً وشريكاً في عملية إصلاح نظم الحماية الاجتماعية وتمويلها خاصة في المناطق التي تعاني من النزاعات والحروب؛

47. التأكيد على ضرورة استمرار منظمات وبرامج الأمم المتحدة في دعم الدول المستضيفة للاجئين والنازحين بشكل يساهم في تعزيز قدرة هذه الدول على توفير الحماية الاجتماعية لمواطنيها وكذلك للوافدين إليها.

حول ضمان مشاركة مستدامة وواسعة النطاق للمراهقين والشباب في المنطقة العربية

48. التأكيد على أهمية مشاركة الشباب والشابات في عملية اتخاذ القرار على المستوى المحلي والوطني والإقليمي ودعوة الحكومات الى سرعة توفير قنوات فعّالة ومستدامة تضمن مشاركة الشباب في تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة ومتابعة التوصيات؛

49. الإشادة بالمبادرات الخلاقة التي يقوم بها الشباب في مختلف المجالات للمساهمة في الحياة العامة ودعوة كل من منظمات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى تقديم ما يلزم من دعم لعقد المنتديات الشبابية على غرار منتدى الشباب في المطقة العربية لتكثيف الحوار بين الشباب أنفسهم من جهة وبناء وتعزيز الثقة بمؤسساتهم ودولهم من جهة أخرى؛

50. حثّ الدول والمجتمع على ضرورة عدم إغفال حق مشاركة الفئات المهمّشة من الشباب والشابات في التنمية وخاصة ذوي الإعاقة والنازحين واللاجئين والتشديد على واجب حمايتهم من التمييز او الإقصاء وإيلاء أولوية لتمكين الفتيات والشابات.

المشاورات الإقليمية بشأن خطة العمل لإدماج العمل التطوعي في خطة عام 2030

51. يمكن للعمل التطوعي أن يكون عاملاً مسرعاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويتطلب ذلك إشراكاً فعلياً لجميع أصحاب المصلحة بمن فيهم المجتمع المدني، وإدماج التطوع في الخطط التنموية الوطنية، وتطوير تشريعات وسياسات مبتكرة تنمي القدرات الوطنية وتُفعّل دور المتطوعين في الحفاظ على السلم المجتمعي؛

52. توفير بيئة مؤاتية لتوجيه طاقة الشباب والشابات وإبداعهم وإتاحة فرص للعمل التطوعي، مع الأخذ بالاعتبار ضرورة بناء المهارات لتعزيز قابلية التوظيف؛

53. حث الدول العربية على الحوار وتبادل التجارب حول العمل التطوعي، وعلى إجراء مشاورات بشأن "خطة العمل حول إدماج العمل التطوعي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، وذلك في الفترة التي تسبق الاجتماع الفني العالمي عام 2020.

حول عدم إهمال أحد: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشمول

54. يجب ضمان تمثيل ومشاركة جميع النساء، بما في ذلك النساء ذوات الإعاقة، في صنع السياسات لبناء مجتمعات تتمتع بالشمول والمساواة، حيث تتاح للجميع فرصةٌ للتمكين بغض النظر عن جنسهم أو وضعهم الاجتماعي أو الصحي؛

55. من الضروري العمل على تحسين جمع البيانات عن النساء والفتيات، بما في ذلك ذوات الإعاقة، من أجل فهم أفضل لأوجه عدم المساواة المتقاطعة والحواجز التي يواجهنها في المجتمع، وإدخالها في عملية صنع السياسات.

حول مستقبل العمل وأثره على المساواة بين الجنسين

56. في ظل التغيرات التي سيشهدها العمل في السنوات المقبلة، يرتبط تحقيق الهدف الثامن ارتباطاً وثيقاً بجهوزية العمال وأصحاب العمل والحكومات لمواكبة التغيير الذي ستشهده المنطقة والاستفادة من الفرص التي ستتيحها التكنولوجيا والمكننة والتكامل الاقتصادي والعمل المناخي؛

57. أهمية استثمار الحكومات في اقتصاد الرعاية ودعمه حيث يؤدي ذلك إلى دخول النساء إلى سوق العمل ويزيد من فرص العمل ويدعم النمو الاقتصادي؛

58. من الضروري أن يتمتع العاملون والعاملات في اقتصاد الرعاية بنفس الحقوق التي يتمتع بها العمال الآخرون، والالتزام بشروط العمل اللائق بما في ذلك الحق في التنظيم وفي المفاوضة الجماعية، وفي ساعات عمل لائقة وفي ظروف عمل آمنة.

حول النهوض بالعمل المناخي في المنطقة العربية لدعم المسيرة التنموية

59. يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم التحديات التنموية في المنطقة بما فيها تلك المتعلقة بالصراع والاحتلال واللامساواة، ويجعل معالجتها أكثر تعقيداً. لذا يشكل العمل المناخي أولوية للمنطقة العربية وأداة لتدعيم الجهود المبذولة للحد من مخاطر الكوارث ولتحقيق التنمية المستدامة؛

60. العمل على تعزيز تكامل السياسات عبر القطاعات والتنسيق الإقليمي عبر البلدان كداعم أساسي للجهود المبذولة للانتقال من الالتزامات إلى العمل المناخي على أرض الواقع؛

61. تحتاج إجراءات التكيف إلى تعزيز قدرة المجتمعات الضعيفة على الصمود ومتابعتها بطريقة شاملة تعمل على إشراك المجتمعات المحلية والنساء في عمليات صنع القرار.

حول تعزيز الشراكات لدعم الاتساق في السياسات والاستراتيجيات الوطنية من أجل الحد من مخاطر الكوارث وتحقيق التنمية المستدامة

62. ضرورة أن تعمل مجموعات أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجموعات الإقليمية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث، يداً بيد مع الحكومات من أجل تطوير استراتيجيات وسياسات وطنية تراعي الترابط بين الحد من المخاطر وتغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة؛

63. أهمية تعزيز الروابط بين العلوم والسياسات وتعزيز الشراكات من خلال آلية إقليمية واضحة تأخذ بالاعتبار التحديات والفرص وتشجع ثقافة المسؤولية المشتركة والمشاركة المستمرة نحو تحقيق غايات إطار سنداي واتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ثانياً- سير الجلسات ومضمون العروض

6- تضمن المنتدى، بالإضافة إلى جلستي الافتتاح والاختتام، جلسات عامة حول موضوع المنتدى الرئيسي "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في المنطقة العربية" والاستعراضات الوطنية الطوعية وتناولت المواضيع التالية:

الجلسة الأولى:	تمهيد: نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية
الجلسة الثانية:	المساواة: السياسات والفرص
الجلسة الثالثة:	الشمول: السياسات والفرص
الجلسة الرابعة:	التمكين: السياسات والفرص
طاولة مستديرة:	الدروس المستقاة من الاستعراضات الوطنية الطوعية
الجلسة الخامسة:	تمكين الأفراد وضمان الشمول والمساواة في سبيل التنمية المستدامة: تفعيل وسائل التنفيذ
الجلسة السادسة:	المشاورات الإقليمية التحضيرية حول التنمية المستدامة؛ رسائلها إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى
الجلسة السابعة:	المنتدى العربي للتنمية المستدامة في السياق الإقليمي والعالمي

7- وتخلّلت المنتدى تسع جلسات متخصصة حول مواضيع ذات أولوية في المنطقة العربية: (1) الشمول والتمكين والمساواة: سبل نحو السلام والتنمية؛ (2) النهوض بالعمل المناخي في المنطقة العربية؛ (3) ضمان مشاركة مستدامة وواسعة النطاق للمراهقين والشباب في المنطقة العربية؛ (4) مستقبل العمل وأثره على المساواة بين

الجنسين؛ (5) المشاورات الإقليمية بشأن خطة العمل لإدماج العمل التطوعي في خطة عام 2030 في منطقة الإسكوا؛ (6) إعادة التفكير في عدم المساواة في البلدان العربية؛ (7) النهوض بالعدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي من خلال حماية اجتماعية شاملة في البلدان المتأثر بالنزاعات؛ (8) تعزيز الشراكات لدعم الاتساق في السياسات والاستراتيجيات الوطنية من أجل الحد من مخاطر الكوارث وتحقيق التنمية المستدامة؛ (9) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشمول.

ألف- الجلسة الافتتاحية

8- تحدّث في الجلسة الافتتاحية كل من السيدة رولا دشتي، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا، ومعالي الوزير نوري الدليمي وزير التخطيط في جمهورية العراق، بصفته رئيس المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2019، ومعالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، والسيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة. وتناولت الكلمات واقع وتحديات المنطقة العربية مع التركيز على فرص التنمية المستدامة وما تم تحقيقه، بالإضافة إلى ضرورة تكثيف الجهود في ظل ظروف وطنية وإقليمية ودولية تهدد مسار أجندة 2030.

باء- الجلسات العامة

الجلسة الأولى – تمهيد: نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

9- أدار الجلسة السيد منير تابت، نائب الأمينة التنفيذية للبرامج بالإسكوا، وشارك فيها كل من معالي السيدة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري في مصر، ومعالي السيد محمد عبد الواحد الميتمي، وزير الصناعة والتجارة في اليمن، والسيد محمد محسن السيد، مدير عام دائرة التنمية الإقليمية والمحلية في وزارة التخطيط في العراق، والسيدة لمياء خلف الله، الأمين العام للمجلس القومي للسكان في السودان، ومعالي السيد أحمد بن حسن الحمادي، الأمين العام لوزارة الخارجية في قطر.

10- قدم كل من المتحدثين نبذة عن التحديات التي تواجهها التنمية، والاستراتيجيات المتخذة للتصدي لها. وركزوا على ضرورة جمع البيانات لوضع تصور صحيح لمؤشرات التنمية في المنطقة وتحديد التحديات ووضع السياسات الأمثل للتصدي لها. وأشار المتحدثون إلى الجهود الوطنية التشاركية ما بين الحكومة ومختلف أصحاب المصلحة في وضع وتنفيذ خطط واستراتيجيات التنمية المستدامة على المستوى الوطني والتركيز على المجتمعات المحلية الأقل نمواً من غيرها. كما تم التأكيد على أهمية تضافر الجهود في توطين أهداف التنمية المستدامة ومتابعة سير العمل في تنفيذ خطة 2030، والربط بين الضمانة الدستورية والإصلاحات القانونية والبرامج التنفيذية لتحقيق التنمية، بالإضافة إلى أهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي، ومحورية الإنسان في عملية التنمية، والحاجة إلى وضع عقد اجتماعي عربي جديد.

11- سلطت هذه الجلسة أيضاً الضوء على العلاقة بين النزاعات وتراجع العملية التنموية، إضافة إلى غياب السلم المجتمعي الذي يجعل تحقيق التنمية المستدامة في غاية الصعوبة. وتناول النقاش إنجازات بعض الدول والتحديات، خاصة حشد الموارد المالية من أجل التنمية، وتراجع دور العمل المتعدد الأطراف، وانتكاس الشراكات والعودة إلى الإجراءات الحمائية، وأثر الاحتلال الإسرائيلي على التقدم في مسار التنمية.

الجلسة الثانية – المساواة: السياسات والفرص

12- ترأس هذه الجلسة السيد عمر عبد العزيز حلاج، المنسق الأول في مبادرة المساحة المشتركة. وتحدث فيها كل من السيد أديب نعمة، خبير التنمية من لبنان، والسيدة منية عمار، القاضية المستشارة بمحكمة التعقيب في تونس، ومعالي السيدة ريم أبو حسان، الوزيرة السابقة للتنمية الاجتماعية في الأردن، والسيد أيمن صوالحة، مستشار وزير التنمية الاجتماعية في فلسطين.

13- تناول المتحدثون موضوع اللامساواة على مستويات عدة شملت المستوى الدولي والتفاوتات ما بين البلدان، والمستوى الوطني والتفاوتات ضمن البلد الواحد ما بين الريف والحضر وما بين الفئات العمرية وما بين الفئات الاجتماعية وما بين الجنسين. وانطلاقاً من مبدأ "عدم إهمال أحد"، ألقى المتحدثون الضوء على الهوة الكبيرة بين الإطار المعياري للمساواة وآليات تنفيذها عملياً، وعلى الحاجة إلى تأصيل مفاهيم المساواة والحقوق في الثقافة المحلية، وترسيخها وتمكينها من خلال القوانين. كما ناقشوا موضوع الفقر في المنطقة العربية في ظل ازدياد استحواذ النسبة الأغنى في العالم على إجمالي الثروة على نحو مطرد، مقابل تناقص مستمر في نصيب الطبقتين الوسطى والفقيرة، وأكدوا على ضرورة فهم بنية الفقر وترجمة السياسات الوطنية إلى برامج تنفيذية فعالة مع التنبه إلى التغيرات الحاصلة في منظومة القياس نحو مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد. وركزت المداخلات على اعتماد نهج تكاملي في قياس اللامساواة، يستند إلى المقارنة بين الفئات المجتمعية الأكثر انتفاعاً من التنمية وتلك الأقل انتفاعاً، وشمول أكبر عدد ممكن من الفئات المجتمعية في القياس. تناول النقاش أيضاً ارتباط المساواة في الفرص والنتائج بالحرية الشخصية للفرد، ودور المجتمع المدني في رفع الصوت وتحديد مواضع اللامساواة، وضرورة تدخل الحكومة لإحقاق الحريات. كما تناولت الجلسة التحديات التي تواجه دول المنطقة من مشاكل بنيوية على الصعد المعيارية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والتي منها توزع الثروات بطريقة ريعية بدلاً من الاستثمار في المشاريع المنتجة ذات القيمة المضافة في الاقتصاد، ما يتطلب النظر في بنية وآليات توزيع الثروة، هذا علاوة على أثر النزاعات وتراكم الدين القومي في إعاقة عملية التنمية. تضمنت الجلسة أمثلة وطنية من تونس والأردن في تعزيز مبادئ المساواة ودور حملات المجتمع المدني للحد من اللامساواة والتي أدت إلى اتخاذ الحكومة إجراءات قانونية لإصلاح الأوضاع.

الجلسة الثالثة – الشمول: السياسات والفرص

14- ترأست هذه الجلسة السيدة هانية شلقامي، الأستاذ المشارك في مركز البحوث الاجتماعية في الجامعة الأمريكية في القاهرة. وشارك في النقاش كل من السيدة نجلاء علي مراد، مدير عام الإدارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر في وزارة التخطيط في العراق، والسيد التهامي عبد الخالق، الأستاذ في المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي في المغرب، والسيد لطفي بن سعيد، المدير العام في وزارة الشؤون المحلية والبيئة في تونس، والسيد مهند العزة، رئيس المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن.

15- ناقش المتحدثون مفهوم الشمول والآليات التي تتكفل بتحقيقه، خصوصاً في المنطقة العربية التي تواجه تحديات كبيرة في قبول فكرة التعددية، ولا سيما التعددية القائمة على التمثيل، مع التأكيد على أن الشمول هو الوسيلة الأفضل للتصدي للامساواة. واستعرضوا خططاً وتجارب وطنية من أجل تحقيق الشمول الاقتصادي ومكافحة الفقر، وخلصوا إلى أهمية الانتباه إلى الإشكاليات التنفيذية في المبادرات التي تسعى إلى مكافحة الفقر والحد من

اللامساواة، حيث يعتبر كل من الاستهداف وسبل التنفيذ والحوكمة من أكبر التحديات التي تواجه تلك المبادرات. ونوقش مفهوم اللامركزية كوسيلة لتحقيق الشمول، لا سيما في المناطق المهمشة. كما تطرق النقاش إلى شمول الأشخاص ذوي الإعاقة كمثال على مجموعة كبيرة ومهمشة في البلدان العربية، فأكد المشاركون على ضرورة التخلص من الصور النمطية في وضع السياسات. وسلط الحوار الضوء على التحديات التي تواجه الشمول في المنطقة، مثل قلة كفاءة سياسات إعادة توزيع عائدات النمو، بحيث لا يصل إلى الحد الأدنى منها إلى الفئات الفقيرة دون اعتماد نهج حقوقي في توزيع ثمار النمو؛ والاكتفاء بالجانب الاقتصادي من الشمول دون تناول الجوانب الاجتماعية والحقوقية؛ والمشاركة لأن الشمول ليس مسألة توزيع، بل يتطلب الدمج على أساس المساواة.

الجلسة الرابعة – التمكين: السياسات والفرص

16- أدارت هذه الجلسة السيدة اعتدال مجبري، مديرة مركز الإعلام التدريبي في مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) في تونس. وشارك فيها كل من معالي السيد عبد الله لملس، وزير التربية والتعليم في اليمن، والآنسة منار زغير، طالبة شابة من اليمن، والسيدة نبيلة يوسف، ميسرة ومناصرة تربوية من مصر، والسيد فؤاد عوني المدير العام للمرصد الوطني للشباب في تونس.

17- ركزت الجلسة على مفهوم التمكين مع التأكيد على التعليم والتشغيل والمشاركة كإحدى مقومات التمكين في المنطقة العربية. وأكد المتحدثون على ضرورة تمكين الشباب لمعالجة قضاياهم والاستجابة لاحتياجاتهم. فهم يشكلون نسبة كبيرة من سكان المنطقة، هي الأكبر إذا ما قورنت بالمناطق الأخرى. إلا أنها فئة تنتشر فيها البطالة والفقر، وينعدم التواصل والثقة بينها وبين القائمين على المؤسسات الحكومية، ويغيب عنها التوجيه المناسب في وسائل الإعلام. فبالرغم من أن الشباب يمثلون فرصة ديموغرافية لما لديهم من قدرة على الابتكار والدفع باتجاه التغيير الإيجابي في المجتمع، إلا أنهم يواجهون تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية منها البطالة والتسرب من المدارس والتباين في الفرص الاقتصادية المتاحة في المناطق، وتعدد النماذج الثقافية المعروضة عليهم، وبروز ظواهر سلوكية واجتماعية لديهم محفوفة بالمخاطر كالهجرة غير القانونية.

18- واستعرضت في هذا الإطار تجارب وطنية ومحلية في اليمن ومصر، سلطت الضوء على التحديات التي تواجه استمرارية العملية التعليمية في البلدان التي تمر بالنزاع، والأولويات الإنمائية الضرورية للتصدي لها، وعلى الفرص التي تتيحها التكنولوجيا لمحو الأمية وتعلم الكبار والوصول إلى الفئات المهمشة. وأكد المشاركون على ضرورة نشر ثقافة التنمية بين الشباب، ودمجهم اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً للاستفادة من قدراتهم.

طاولة مستديرة – الدروس المستقاة من الاستعراضات الوطنية الطوعية

19- أدار هذه الجلسة السيد أديب نعمة، خبير التنمية من لبنان. وقدم فيها عروضاً كل من السيدة ساراس جاغوانث، المستشارة الأقاليمية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، والسيدة هانيا صبيدين ديماسي من الوحدة المعنية بأجندة 2030 بالإسكوا، وتحدث كل من السيد طارق الأنصاري، مدير إدارة التعاون الدولي في وزارة الخارجية في قطر، والسيدة سماهر الشلالي من وزارة الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية، والسيدة انتصار الوهيبية المديرة العامة في المديرية العامة للتخطيط التنموي في المجلس الأعلى للتخطيط في عُمان، والسيد زياد عبيدات أمين عام وزارة العمل في الأردن، والسيد أحمد كمالي نائب الوزيرة

لشؤون التخطيط في وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري في مصر، والسيد فضل الله غرز الدين، نائب مدير هيئة التخطيط والتعاون الدولي في الجمهورية العربية السورية.

20- أكدت هذه الجلسة على أن عملية وضع الاستعراضات الوطنية الطوعية لا تنفصل عن تنفيذ خطة عام 2030، وأن الاستعراضات لا تنحصر بمجرد صياغة التقرير وتقديمة إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى، بل هي عملية ترمي إلى النقاش الصادق والمفتوح بشأن فرص وتحديات التنمية في البلدان. تطرق الحوار في هذه الجلسة إلى المرحلة التي تلي وضع الاستعراضات الوطنية الطوعية الأولى، والممارسات المثلى أثناء عملية الاستعراض وبعدها مع التركيز على تجارب بلدان متعددة في هذا الإطار، وتناولت أيضاً التوجهات المؤسسية في المنطقة بالنسبة إلى تنفيذ عملية الاستعراض. وعرض المتحدثون من الدول نبذة عن تجاربهم الوطنية في وضع الاستعراضات الطوعية، والتحديات التي واجهوها أثناء تلك العملية. كما تطرقوا إلى ما استفادوه من الاستعراضات في تحديد أولويات التنمية والتخطيط لتنفيذها وعلاج مواضع الخلل في خطط التنمية. واتفقوا على التحديات المتمثلة في البيانات ودقتها وتصنيفاتها وحينيتها، وعلى أهمية زيادة القدرات على جمعها والاستفادة منها. كما أشاروا إلى التحديات التي كشفت عنها تقارير الاستعراضات الطوعية الوطنية كالمواءمة بين الخطط الوطنية وأهداف التنمية المستدامة، ومحدودية الموازنات الحكومية المخصصة للتنمية، وأثر الزيادة السكانية المضطردة على جهود التنمية المستدامة، وكذلك العوائق المتأتية عن الحرب والنزاعات في وجه الجهود الإنمائية.

الجلسة الخامسة – تمكين الأفراد وضمان الشمول والمساواة في سبيل التنمية المستدامة: تفعيل وسائل التنفيذ

21- أدار هذه الجلسة السيد ماجد عثمان، المدير التنفيذي في المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة). وشارك فيها كل من السيد حمزة ولد بكر خبير معلوماتيات مدمج في وزارة الداخلية والامركزية، إدارة المجموعات الاقليمية في موريتانيا، والسيدة كندة حتر، الخبيرة في التمويل ومكافحة الفساد من الأردن، والسيد قصي الشطي، خبير استراتيجي في مسارات القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والمنتدى العالمي لحوكمة الإنترنت من الكويت.

22- ركز المتحدثون على مسألة توطين أهداف التنمية المستدامة واستخدامها على الصعيد المحلي، والذي يعتبر في غاية الأهمية لتحقيق مبدأ عدم إهمال أحد، مع التركيز على حوكمة مستوى ذلك التوطين، حيث أوضحت تجربة موريتانيا الآليات والوسائل التي وضعت لإشراك المجتمعات المحلية والبلديات في متابعة وتقييم تنفيذ خطة عام 2030. كما تناول المتحدثون دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مشيرين إلى التحديات المتمثلة في توافر تلك التكنولوجيا وأهمية التحول إلى الاقتصاد الرقمي، ولا سيما في تنفيذ الهدف الثامن المتصل بالمساواة بين الدول وداخل الدول. وتطرقوا أيضاً إلى التغير المتسارع المتوقع في سوق العمل، وأهمية استخدام التكنولوجيا في تحقيق الهدف الخامس المتصل بالمساواة بين الجنسين ودور التكنولوجيا كأداة للوصول إلى المعلومات، وإبداء الرأي، وكسر الحواجز الجغرافية، وتمكين النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. وناقش المتحدثون تمويل التنمية مشيرين إلى ضخامة الموازنات المخصصة للدفاع على حساب القطاعات التنموية. كما ناقش المشاركون مكافحة الفساد كإحدى وسائل التمويل حيث قد تغطي مكاسب مكافحة الفساد كامل العجز في تمويل التنمية في المنطقة.

الجلسة السادسة – المشاورات الإقليمية التحضيرية حول التنمية المستدامة: رسائلها إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى

23-يسّرت هذه الجلسة السيّدة كريمة القري، رئيسة الوحدة المعنيّة بأجندة 2030 بالإسكوا، حيث استُعرضت فيها الرّسائل الإقليميّة الرّئيسيّة الصّادرة عن المشاورات الإقليميّة المختلفة التي عقدت في إطار التّحضير للمنتدى العربيّ للتّنمية المستدامة والمنتدى السّياسيّ الرّفيع المستوى لعام 2019. فقدّم السيّد علي عودة، مدير إدارة البحوث في اتّحاد المصارف العربيّة في بيروت، مخرجات "المؤتمر الدّوليّ حول تمويل التّنمية المستدامة وكبح التّدفّقات الماليّة غير المشروعة، تشرين الثّاني/نوفمبر 2018". وقدّمت السيّدة هاجر عبيد، شبكة Y- PEER للشّباب في القاهرة، نتائج "منتدى الشّباب في المنطقة العربيّة، كانون الأوّل/ ديسمبر 2018". وعرضت السيّدة ليلى أولاد علي، عضو مجلس نواب الشّعب في الجمهوريّة التونسية، مخرجات "المنتدى البرلمانيّ حول خطّة التّنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربيّة، كانون الثّاني/ يناير 2019". وقدّم السيّد زغلول سمحان، مدير عام التّخطيط والسّياسات في سلطة جودة البيئة في دولة فلسطين، نتائج "الاجتماع التّشاوريّ الإقليميّ حول قضايا البيئة والموارد الطّبيعيّة للمنتدى العربيّ للتّنمية المستدامة والمنتدى السّياسيّ الرّفيع المستوى 2019، شباط/ فبراير 2019". وعرض السيّد قصي الشّطّي، خبير استراتيجيّ في مسارات القمّة العالميّة لمجتمع المعلومات (WSIS) والمنتدى الدّوليّ لحوكمة الإنترنت (IGF) في دولة الكويت، مخرجات "المنتدى العربيّ الثّاني الرّفيع المستوى حول القمّة العالميّة لمجتمع المعلومات وأجندة 2030 للتّنمية المستدامة، آذار/ مارس 2019". وقدّم السيّد حمو العمراني، كبير خبراء في جامعة الدول العربيّة، نتائج "الاجتماع التّشاوريّ الإقليميّ حول تغيّر المناخ تحضيرًا للمنتدى العربيّ للتّنمية المستدامة والمنتدى السّياسيّ الرّفيع المستوى لعام 2019، آذار/ مارس 2019". وأخيرًا، أطلع السيّد زياد عبد الصّمد، المدير التّنفيذيّ لشبكة المنظّمات العربيّة غير الحكوميّة للتّنمية، الحضور على أهمّ ما صدر عن "منتدى المجتمع المدنيّ الإقليميّ قبيل انعقاد المنتدى العربيّ للتّنمية المستدامة 2019، نيسان/أبريل 2019".

الجلسة السابعة – المنتدى العربي للتنمية المستدامة في السياق الإقليمي والعالمي

24-أدارت هذه الجلسة السيدة ميساء يوسف، مسؤولة التنمية المستدامة في الوحدة المعنية بأجندة 2030 بالإسكوا، وتحدث فيها كل من السيد محمد خليل، العضو السابق في مجموعة عمل الجمعية العامة للأمم المتحدة المفتوحة بشأن أهداف التنمية المستدامة، والسيد أحمد القباني مدير شعبة تغير المناخ في البنك الإسلامي للتنمية.

25-هدفت هذه الجلسة إلى توفير قراءة في رسائل المنتدى العربي للتنمية المستدامة وواقع هذا المنتدى كآلية إقليمية جامعة لمختلف الفرقاء الشركاء لدفع التنمية المستدامة في هذه المنطقة، وإعطاء نظرة إلى المستقبل القريب والمتوسط الأمد، حيث تستعد بلدان المنطقة والمؤسسات الإقليمية والدولية العاملة فيها للمشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في نيويورك هذا العام. وشددت أنه ينبغي النظر إلى رسائل المنتدى في إطار شامل لأن العمل على التنمية المستدامة وطنيا وإقليميا ودوليا لا يمكن أن يختصر بسياق أجندة 2030. وتحدث المشاركون عن الترابط الوثيق بين اللامساواة داخل الدول وبين الدول، الذي يعود إلى النظم الاقتصادية السائدة التي لا تختلف كثيراً داخل الدول وفيما بينها فتزيد معدلات الفقر والإفقار داخل الدولة وخارجها، ومن هنا تبرز أهمية الإصلاح والتنويع على الصعيدين الاقتصادي والمؤسسي، والاستفادة من الثورة الرقمية لتمكين البلدان من استخدام كافة طاقاتها البشرية، وتشجيع التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي، ووضع خطط لها قيمة اقتصادية مضافة من أجل الحصول على التمويل للتنمية. كما عرضت الجلسة تقاطع والتقاء مساري خطة عام 2030 واتفاقية باريس لتغير المناخ.

26- اختُتم المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2019 بملخص عن أهم الاستنتاجات والرسائل التي خلُص إليها المجتمعون على مدى الأيام الثلاثة للمنتدى قدمته السيدة ميساء يوسف. تبعه حوار عام أكد توافق المشاركين في المنتدى على عدد من الأفكار والخطوات التي من شأنها أن تدعم المسارات الوطنية والإقليمية باتجاه تنفيذ خطط التنمية المستدامة الوطنية في ضوء خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

جيم- الجلسات المتخصصة

27- عُقدت خلال المنتدى تسع جلسات متخصصة تناولت بشكل معمّق بعض الأهداف والأبعاد التنموية، تماشياً مع قرار الجمعية العامة 70/299 بشأن المتابعة والاستعراض على المستوى العالمي، الذي حدد عدداً من الأهداف التي سيجري استعراض تنفيذها في عام 2019.

1- الشمول والتمكين والمساواة: سبل نحو السلام والتنمية
(بإشراف الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

28- يسر الجلسة السيد كرم كرم، المستشار الإقليمي بشأن الحوكمة وبناء السلام في الإسكوا، وتحدث فيها كل من السيد عمر عبد العزيز الحلاج، المنسق الرئيسي لمبادرة المساحة المشتركة، والسيدة إيلين كُتّاب، أستاذة معاونة في علم الاجتماع في جامعة بيرزيت في فلسطين، والسيد جوناثان د-موير مدير كلية جوزف كوربل للدراسات الدولية بجامعة دنفر في الولايات المتحدة الأمريكية، والسيد غيث فريز، مديرمكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية.

29- دار النقاش حول العلاقة بين بناء السلام والتنمية من جهة، والمبادئ الثلاثة المتمثلة في الشمول والتمكين والمساواة من جهة ثانية. كما تناول المتحدثون القصور على صعُد الشمول والتمكين والمساواة كأحد أسباب تفاقم الصراع، وتداعيات النزاع والاحتلال على إعمال هذه المبادئ الثلاثة. وركزت مداخلات المتحدثين على نقل صورة الواقع المتردي للتنمية في فلسطين بسبب الاحتلال الإسرائيلي وتحميله مسؤولية تخلف فلسطين وشعبها عن ركب التنمية المستدامة. كذلك تناولت النقاشات اليمن الذي أدى النزاع فيه إلى تراجع حاد في كافة مؤشرات التنمية التي كانت تشير إلى تأخر في عدة مجالات حتى قبل النزاع بسنوات وبأن المقترح الأمثل لهذه الحالة هو تزامن مسار السلم الأهلي مع الاستنهاض الاقتصادي وحماية المؤسسات. وبالنسبة لسوريا فكان التركيز على النزاع الذي أدى إلى تدهور في كافة القطاعات وهدر للحقوق على كافة المستويات وخلق مشكلة نزوح وزيادة في معدلات الفقر بينما أدى تنازع بعض منظمات المجتمع المدني وتبعيتها إلى تمويل خارجي يشوبه الكثير من التساؤلات إلى تفاقم الأزمة. وبالمقابل أفرزت المداخلات بعض الحلول المقترحة ومنها استخدام ما يسمى بدبلوماسية العلوم من أجل التنمية المستدامة للحوار في قضايا النزاع.

2- النهوض بالعمل المناخي في المنطقة العربية
(بإشراف الإسكوا وجامعة الدول العربية)

30- أدارت الجلسة السيدة رلى مجدلاني، مديرة شعبة سياسات التنمية المستدامة في الإسكوا، وشارك فيها كل من السيد أيمن شصلي رئيس فريق المفاوضين العرب حول تغير المناخ، والسيدة لونا أبو سويرح مديرة مركز دراسات الوحدة العربية في لبنان، والسيد بيتر لندبرغ رئيس قسم التعاون الإنمائي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سفارة السويد في الأردن، والسيد محمد عودة القصراوي رئيس المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث في فلسطين، والسيدة سامية الباوشي رئيسة جمعية نساء بلدي من أجل التنمية المستدامة في المغرب، والسفير جمال الدين جاب الله مدير شعبة البيئة والإسكان والموارد المائية في جامعة الدول العربية.

31- دارت في الجلسة حلقتا حوار، الأولى حول تهيئة البيئة اللازمة للعمل من أجل التـ□ـدي لتغير المناخ وتم فيها استعراض المواقف الإقليمية والدولية في قضايا المناخ والتأكيد على أن النهوض بالعمل المناخي في المنطقة العربية يتطلب تحقيق التكامل والترابط بين مؤسسات الدولة. كما تم تسليط الضوء على أن تدخلات التكيف تشكل أولوية للمنطقة على وجه الخـ□ـوص للمجتمعات الضعيفة التي تواجه الآثار المدمرة للظواهر المناخية المتطرفة والكوارث الطبيعية. أما في الحلقة الثانية، استعرض المشاركون تجربة فلسطين في التـ□ـدي لتغير المناخ والتخفيف من آثاره، ودور المجتمع المدني في الضغط على الحكومات من أجل اتخاذ مزيد من التدابير في هذا المجال، وأكد المشاركون على أهمية التكامل والتعاون الإقليميين من أجل تقاسم أعباء تغير المناخ، والتـ□ـدي لآثاره، ومواجهة تحدياته

3- ضمان مشاركة مستدامة وواسعة النّطاق للمراهقين والشّباب في المنطقة العربيّة: جلسة حوار (بإشراف اليونسكو واليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان)

32- يسّرت الجلسة السيّدة ليتيسيا الحدّاد، الصحافيّة في Net-Med Youth في لبنان، وشارك فيها كلّ من السيّدة جاياثما ويكراماناياكي، مبعوثة الأمم المتّحدة للشّباب عبر رسالة بالفيديو، والسيّد عبد العزيز بو صلاح، مدير مشروع في الجمعيّة التونسيّة للإدارة والاستقرار الإجتماعيّ (TAMSS) في تونس، والسيّد محمد مكي كلاجي، طالب جامعي في القانون في الجامعة الإسلاميّة في لبنان، والسيّدة هاجر عبيد، ممثّلة عن منتدى الشّباب في المنطقة العربيّة في مصر، والسيّد فؤاد عوني، مدير عام المرصد الوطنيّ للشّباب في وزارة شؤون الشّباب والرّياضة في تونس.

33- تناولت المداخلات آراء وأصوات الشّباب حول دورهم في صنع القرار التي تؤثّر على حاضر الشّباب ومستقبلهم، ومجموعة من الإجراءات الممكن اتّخاذها على المستوى الوطنيّ والإقليميّ، بما في ذلك قنوات المشاركة الرّسميّة وغير الرّسميّة. وتمت الإضاءة على ضرورة توفير إطار قانونيّ تمكينيّ لزيادة الإستثمار عبر اشراك الشّباب والشابات في مختلف مجالات التّنمية، وضمان اشراكهم في عمليّة صنع القرار مثل استراتيجيّة الأمم المتّحدة للشّباب تحت عنوان Youth 2030 التي تعتبر أنّ الشّباب هم عنصر أساسي للتّغيير وتسعى الى تمكينهم وبناء قدراتهم ومبادرة صندوق الأمم المتّحدة للسّكان المتمثلة بشبكة تثقيف الأقران (Y-Peer) وهي مبادرة شاملة من الشّباب الى الشّباب وتسعى الى ترويج أنماط حياة صحيّة لهم من أجل تمكينهم من اتّخاذ قرارات مسؤولة. وشدّد المتحدّثون على أهميّة تمكين الشّباب في المنطقة العربيّة من خلال اشراكهم في رسم المسارات الوطنيّة، والسّماح لهم بالقيام بأدوارهم الكاملة عبر اعطائهم المسؤوليّة والاستقلاليّة، ودعم مشاركتهم الاجتماعية والسّياسيّة، وتجديد وابتكار أساليب للتّعامل معهم ومع قضاياهم، واعطاء الأولويّة للشّباب المهمّشين والغير مندمجين. وتم

التأكيد على ضرورة الحصول على بيانات خاصّة بهم والقيام بمسوحات دقيقة في المنطقة العربيّة تترجم متطلّباتهم.

4- مستقبل العمل وأثره على المساواة بين الجنسين- الأمومة والعمل واقتصاد الرّعاية في البلدان العربيّة (بإشراف منظمة العمل الدولية)

34-يسّرت هذه الجلسة السيّدة فريدا خان، مستشارة إقليميّة للمساواة بين الجنسين وعدم التّمييز في منظّمة العمل الدّوليّة في مكتبها الإقليميّ للدّول العربيّة، وشارك فيها كلّ من السيّدة مهريناز العوضي، مديرة مركز المرأة في الإسكوا، والسيّد محمد النّاصري، المدير الإقليميّ لهيئة الأمم المتّحدة للمرأة في آسيا والمحيط الهادئ، ومعالي السيّدة فيوليت الصّفدي، وزيرة الدّولة للتّمكين الاجتماعي والاقتصادي للشّباب والمرأة في لبنان، والسيّد ماجد عثمان، أستاذ الإحصاء في كليّة الاقتصاد والعلوم السّياسيّة في جامعة القاهرة والرّئيس التّنفيذيّ والعضو المنتدب للمركز المصريّ لبحوث الرّأي العام (بصيرة)، والسيّدة ايروم بخاري، أمينة حكومة البنجاب لإدارة تنمية المرأة، والسيّدة رنا مصلح، رئيسة قسم النّوع الاجتماعي والأبحاث الاجتماعية في المؤسّسة العامّة للضّمان الاجتماعي في الأردن، والسيّد غريغ فاينز، نائب المدير العامّ في منظّمة العمل الدّوليّة.

35-تناولت المداخلات التّغيّرات التي يشهدها سوق العمل نتيجة عوامل عدّة كالتّطوّر التكنولوجيّ وتغيّر المناخ وتغيّر الخصائص السكّانيّة، الأمر الذي سيؤدي إلى إتاحة العديد من الوظائف الجديدة خاصّة في مجال الذّكاء الاصطناعي وتحليل البيانات وسيقضي في نفس الوقت على العديد من الوظائف الحاليّة. وتمّ تناول أثر ذلك على مشاركة المرأة في سوق العمل. وأوضح المتحدّثون أنّه لا بد من وجود هيكل مهنيّ قويّ لأعمال الرّعاية ليصبح عاملًا تمكينيًّا لمشاركة المرأة اقتصادياً ومساهماً في اقتصاد الدّولة وفي العمليّة التّنمويّة. وللاستفادة من الفرص الجديدة، يجب على كلّ من الحكومات والمجتمع المدنيّ القيام بدوره على حدّ سواء، ويجب على الحكومات ضمان حقوق المرأة في الواقع وعلى الإنترنت، وبناء قدراتها، وتوفير التّكنولوجيا لكلّ شرائح المجتمع. كما تم التأكيد على ضرورة تقارب توصيات منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية فيما يتعلق بفترة إجازة الأمومة مع الحد الأدنى الموصى به للرضاعة الطبيعية الخالصة والتي تبلغ 6 أشهر.

5- المشاورات الإقليمية بشأن خطة العمل لإدماج العمل التطوعي في خطة عام 2030 في منطقة الإسكوا (بإشراف برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين والإسكوا)

36-أدار الجلسة السيد محمود عطايا، المدير العام لمكتب رئيس الوزراء في فلسطين، ويسرها السيد زياد عبد الصمد، المدير التنفيذي في شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، وألقى ملاحظاتها الافتتاحية كل من السيد فريدريكو نيتو مدير إدارة التنمية الاجتماعية في الإسكوا، والسيد جيسون برونيك المدير الإقليمي للدول العربية وأوروبا واتحاد الدول المستقلة في برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، وتحدث فيها كل من سمو الشيخة حصة آل ثاني المبعوثة الخاصة للأمين العام للشؤون الإنسانية في جامعة الدول العربية، والسيدة إيما مورلي رئيسة قسم الخدمات الاستشارية التطوعية في برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، والسيدة ناديا بن علي، الكاتبة العامة،

المفتشة المالية ورئيسة بعثة، وزارة الشباب والرياضة في المغرب، والسيد نادر كيروز المستشار الإقليمي لإحصاءات العمل في منظمة العمل الدولية.

37-استعرض المشاركون التقرير التجميعي حول خطة العمل لمنطقة الأمم المتحدة لغربي آسيا الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، وشددوا على أهمية العمل التطوعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخصوصاً في المنطقة العربية التي يشكل فيها الشباب والنساء معظم من يقوم بالعمل التطوعي. وتناول النقاش التحديات التي ينطوي عليها العمل التطوعي، على غرار التكفل بنزاهة ومصداقية المتطوعين في بلدان النزاع، وتعرض المتطوعين للاستغلال على أيدي أصحاب الأعمال، والتأكد من حصول المتطوعين على المنافع التي تطوعوا لتوفيرها. وتم استعراض تجارب وطنية نظمت فيه الحكومات العمل التطوعي، والتطرق إلى وسائل قياسه، إذ وضعت منظمة العمل الدولية دليلاً للقياس تجرى تجربته في عدد من البلدان حالياً. كما تم التأكيد على ضرورة وتبادل التجارب حول العمل التطوعي بين الدول العربية وعلى إجراء مشاورات بشأن "خطة العمل حول إدماج العمل التطوعي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، وذلك في الفترة التي تسبق الاجتماع الفني العالمي عام 2020.

6- إعادة التفكير في عدم المساواة في البلدان العربية
(بإشراف الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

38-يسر هذه الجلسة معالي السيدة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري في مصر. وتحدث فيها كل من السيد بول مقدسي، أستاذ في علم الاقتصاد، جامعة أوتاوا بكندا، والسيد خالد أبو اسماعيل، رئيس قسم التنمية الاقتصادية والفقر بالإسكوا، والسيد أسامة صفا رئيس قسم العدالة الاجتماعية بالإسكوا، والسيد ثانغفال بالانيفيل، نائب مدير مكتب تقرير التنمية البشرية، والسيد ميلوراد كوفاشيفيتش، رئيس قسم الإحصاء في نفس المكتب التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشارك في المناقشات كل من السيد إبراهيم البدوي، المدير الإداري، منتدى البحوث الاقتصادية، والسيدة شيرين شوقي، مركز البحوث الاجتماعية في الجامعة الأمريكية في القاهرة، والسيدة نجلاء علي مراد، المديرة العامة لاستراتيجية العراق للحد من الفقر في العراق.

39-تم استعراض أهم الرسائل الرئيسية للتقرير المشترك الذي سوف يصدره منتدى البحوث الاقتصادية بالتعاون مع الإسكوا، وعنوانه "إعادة التفكير في عدم المساواة المتعددة الأبعاد في الدول العربية"، كما تمت مناقشة النتائج الأولية لتقرير التنمية البشرية لعام 2019 الذي يعدّه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويتعلّق بعدم المساواة في مستويات التنمية البشرية. وتناولت النقاشات مدى توافق البحوث حول أوجه عدم المساواة السائدة في الصحة والتعليم في المنطقة، والتحديات التي تواجه المنطقة والعالم وسبل التعاطي معها.وتم التأكيد على تعزيز المساواة في التعليم للجميع وإدراج مراحل التعليم لما هم دون الخامسة من العمر في منظومة التعليم الإلزامي المجاني نظراً لأهميتها لناحية إعداد الأطفال للمراحل التعليمية اللاحقة وللكلفة المرتفعة لهذه المرحلة. كما أكد المشاركون على ضرورة النظر في التفاوتات الكبيرة في تكلفة الرعاية الصحية والخدمات العامة بين المناطق في البلد الواحد وكذلك بين الدول.

7- النهوض بالعدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي من خلال حماية اجتماعية شاملة في البلدان المتأثرة بالنزاعات
(بإشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية)

40- أدارت الجلسة السيدة رنا جواد، أستاذة في أكاديمية التعليم العالي للعلوم الاجتماعية والسياسية بجامعة باث. وكان لكل من السيدة ناتالي بوشي، رئيسة فريق التنمية الشاملة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، والسيد لوكا بلليرانو، كبير المتخصصين في الحماية الاجتماعية بمنظمة العمل الدولية في الدول العربية، كلمات تمهيدية في بداية الجلسة. وشارك فيها كل من معالي السيد ريتشارد كيومجيان وزير الشؤون الاجتماعية في لبنان، والسيدة نجلاء علي مراد، مدير عام استراتيجية الحد من الفقر في وزارة التخطيط بالعراق، والسيد أيمن صوالحة، مستشار وزير التنمية الاجتماعية في فلسطين، والسيد حازم رحاحلة، مدير عام مؤسسة الضمان الاجتماعي في الأردن، والسيد موسى ماكن كباشي، مدير عام التمويل الخارجي في السودان.

41- قدم كل من المتحدثين نبذة عن نظم الحماية الاجتماعية في بلده والتحديات والصعوبات التي تواجهها الحكومات في تقديم خدمات الحماية الاجتماعية بشكل شامل وعادل في ظل الاحتلال والنزاعات أو تحت عبء النزوح واللجوء. فتم استعراض تجربة كل من لبنان والأردن كبلدين يعانيان من تبعات اجتماعية واقتصادية لنزوح سوري خلال الأعوام الماضية إضافة إلى لجوء فلسطيني لسنوات عديدة مما أدى إلى إثقال نظم وبرامج الحماية الاجتماعية فيهما ودفع باتجاه إعادة النظر في الأطر القانونية والتشريعية التي تعنى بها. كما استُعرضت تجربة فلسطين التي يقوض الاحتلال فيها قدرة الدولة على توفير الخدمات الاجتماعية العادلة والشاملة للجميع. وتطرق النقاش إلى تجربة العراق والسودان اللذين أدت النزاعات فيهما إلى زيادة نسب الفقر بشكل سريع مما استدعى وضع برامج حماية اجتماعية تستهدف بشكل رئيسي سكان المناطق المتضررة فشكل ذلك عبئاً إضافياً على البرامج والميزانيات المحددة لنظم الحماية الاجتماعية. وأكد المجتمعون على دور منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية في دعم نظم الحماية الاجتماعية لا سيما في البلدان المتأثرة بالنزاعات.

8- تعزيز الشراكات لدعم الاتساق في السياسات والاستراتيجيات الوطنية من أجل الحد من مخاطر الكوارث وتحقيق التنمية المستدامة
(بإشراف مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث)

42- يسر الجلسة السيد سوجيت موهانتي، رئيس مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وألقت الكلمة الرئيسية السيدة مامي ميزوتوري، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الحد من مخاطر الكوارث. ودارت في الجلسة حلقتا نقاش، الأولى حول دور أصحاب المصلحة في تماسك السياسات، وتحدث فيها كل من السيدة ندى العجيزي، مديرة التنمية المستدامة والتعاون الدولي في جامعة الدول العربية، والسيد محمد عودة القصراوي رئيس المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث في فلسطين، والسيدة هزار بلي عبد الكافي، نائب مدير في وزارة الشؤون المحلية والبيئة في تونس. أما الحلقة الثانية، حول الجهود التي تبذلها الحكومات لضمان اتباع نهج متكامل للمجتمع في تماسك السياسات من أجل تنمية مستدامة، فتحدث فيها السيد عماد عدلي منسق المجموعة العربية لمنظمات المجتمع المدني للحد من مخاطر الكوارث، والسيدة هبة الحريري ممثلة المجموعة العربية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل الحد من مخاطر الكوارث، والسيد شادي عبد الله رئيس المجموعة الاستشارية العربية للعلوم والتكنولوجيا في الحد من مخاطر الكوارث.

43-وتحدث المشاركون في إطار حلقة النقاش الأولى عن سياسات وتدابير الحد من مخاطر الكوارث وأهمية الشراكة في إنجاحها من منظور جامعة الدول العربية. وناقشوا أيضاً تجارب وطنية في فلسطين وتونس. وفي إطار الحلقة الثانية، تناول المتحدثون دور منظمات المجتمع المدني في العمل على الحد من مخاطر الكوارث، ودفع العمل الحكومي نحو المزيد من التنسيق والتعاون، وجمع البيانات، والحوار مع الحكومات من أجل اعتماد نهج تقوم على الشمول والمساواة في استراتيجيات الحد من الكوارث. وتناولوا دور مراكز البحوث في جمع البيانات والتعاون مع الحكومات في هذا المجال.

9- عدم اهمال أحد: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشّمول
(هيئة الأمم المتحدة للمرأة)

44-يسّرت الجلسة السيّدة ربى عرجة، مسؤولة الشّؤون الإجتماعيّة بالإسكوا، وشارك فيها كلّ من السيّدة رشا أبو العزم، مديرة هيئة الأمم المتّحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الإقليميّ، والسيّدة سيمون إليس أولوتش - أولونيا، مستشارة السّياسة للمرأة في هيئة الأمم المتّحدة للمرأة، والأستاذ خالد بن حسن، مدير مركز محمد السّادس الوطنيّ للمعاقين، والسيّدة صباح البهلاني، عضو مجلس الشورى في سلطنة عمان والرّئيسة التّنفيذيّة في جمعيّة التدخّل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة، والسيّدة صفيّة البهلاني، مؤسّسة معرض الفنون والدّفاع عن الأشخاص ذوي الإعاقة، والدّكتورة هبة هجرس، الأمينة العامّة السّابقة للمجلس القوميّ لشؤون الإعاقة وعضوة في البرلمان المصريّ، والسيّدة أنجلا زيتلر، معاونة الشّؤون الإجتماعيّة بشعبة التّنمية الإجتماعيّة بالإسكوا.

45-تناولت المداخلات العوائق التي تضع بعض المجموعات في خطر التعرّض للإقصاء، والتحدّيات التي تواجه شمولهم في كافة مجالات التنمية المستدامة. وتمّت مناقشة الإستراتيجيّات وأفضل الممارسات لضمان تمتّع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم الكاملة في المشاركة في التّنمية المستدامة والاستفادة منها. كما تطرق النقاش إلى البرامج والاستراتيجيّات التي وضعتها الأمم المتحدة لضمان شّمول هذه المجموعات في كافّة المجتمعات كمشروع "الذكوريّة" الذي يتناول الأدوار التي يؤدّيها كلّ من النساء والرّجال لا سيما في اطار العائلة الواحدة ويتطلع هذا المشروع لضمّ الأشخاص ذوي الإعاقة في نطاق عمله، والاستراتيجيّة حول شمل الإعاقة التي أطلقتها الأمم المتّحدة، والاستراتيجيّة الخاصة بالنساء والفتيات ذوات الإعاقة، وهي مبادرة أولى من نوعها. وخلص النقاش بأنه وبالرّغم من هذه النّجاحات، ما زالت هناك اجراءات يمكن اتّخاذها في مكان العمل لضمان شمول الأشخاص ذوي الإعاقة وتهيئة البيئة المناسبة لهم من خلال السماح لهم بالعمل عن بعد، وتعزيز ثقتهم بنفسهم، وتزويدهم بالأدوات وآليات التّكنولوجيا اللّازمة التي تمكّنهم من العمل، والبدأ بسنّ قوانين تشملهم ولا تعتبرهم أقليّة من المجتمع.

الجلسة الختامية دال-

46-أكدت السيدة كريمة القري التي اختتمت المنتدى، على تمسك الإسكوا بالنَهج التشاركي كأساس لإنجاح المنتدى من خلال إشراك كل المشاركين في إعداد الصيغة النهائية للرسائل الرئيسية التي ستُرفع إلى المنتدى السياسي العالمي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

ثالثاً- المشاركون

47-حضر المنتدى أكثر من 300 مشاركاً بمن فيهم ممثلون عن الجهات المنظِمة، أي الإسكوا، وجامعة الدول العربية، ووكالات الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في المنطقة العربية بما فيها أعضاء آلية التنسيق الإقليمي، وممثلون رفيعو المستوى عن الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني وبيوت الخبرة والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية والعربية والمجموعات الرئيسية والجهات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة وصناديق التمويل في المنطقة العربية ومندوبو عدد من الجهات الإعلامية.

48-وشمل تمثيل الأمم المتحدة نائبة الأمين العام، وممثلين عن: منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية.

49-وشارك أكثر من 70 مندوباً عن خمسة عشرة دولة عربية ممثلين لوزرات وهيئات معنية بالتنمية المستدامة في كل من المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية التونسية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية السودان، وجمهورية العراق، وسلطنة عُمان، ودولة فلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، والجمهورية اليمنية.

المرفق

الوثائق الختامية للاجتماعات التحضيرية للمنتدى العربي للتنمية المستدامة وللمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2019

"الاسبوع العربي الثاني للتنمية المستدامة 2018 : الانطلاق نحو العمل"، تشرين الثاني/نوفمبر 2018"

http://www.lasportal.org/ar/Sectors/Dep/Pages/DepVersionsDetails.aspx?ReqID=355&RID=74&SID=1

"المؤتمر الأول حول تمويل التنمية المستدامة، تشرين الثاني/نوفمبر 2018"

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/conference_report_arabic.pdf

"منتدى الشباب في المنطقة العربية، كانون الأول/ديسمبر 2018"
https://arabstates.unfpa.org/sites/default/files/pub-df/Ar%20Reg%20Youth%20Forum2018_final%20for%20web%205-3-2019.pdf

"المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية، كانون الثاني/يناير 2019"
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/report-parliamentary-forum-sdgs.pdf

"الاجتماع التشاوري الإقليمي حول قضايا البيئة والموارد الطبيعية للمنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى 2019، شباط/فبراير 2019"

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/outcome_document-env_a.pdf

"المنتدى العربي الثاني الرفيع المستوى حول القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأجندة 2030 للتنمية المستدامة، آذار/مارس 2019"
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/bayan_khitami.pdf

"الاجتماع التشاوري الإقليمي حول تغير المناخ تحضيراً للمنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2019، آذار/مارس 2019"
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/climate_change_consultation-outcome_document-arabic.pdf

"منتدى المجتمع المدني الإقليمي الثاني قبيل المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2019، نيسان/أبريل 2019"

http://www.annd.org/data/file/files/Outcome%20document_draft.pdf